

## السعودية وحلم 2030.. استضافة المونديال اختبار لحقوق الإنسان



تمثل محاولة السعودية الفوز بحق استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2030 تحدياً أمام الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) ونشطاء حقوق الإنسان نظراً لسجل المملكة في مجال حقوق الإنسان، بحسب جيمس دوريسي كبير الباحثين في كلية "إس راجارا تنام" للدراسات الدولية التابعة لجامعة "تانيا نغ" التكنولوجية في سنغافورة.

واعتبر دوريسي، في مقال نشره موقع "[مودرن دبلوماسي](#)" الأمريكي وترجمه "[الخليج الجديد](#)", أن محاولةولي العهد السعودي محمد بن سلمان استضافة البطولة تظهر أنه مصمم على فعل كل ما يلزم ليصبح قوة مهيمنة في الرياضة الدولية.

وتاتي: لدى المملكة سبب وجيه للاعتقاد بأنها تسير على الطريق الصحيح، فهي أحد أكبر منتجي النفط في العالم، وتحتاج إليها أوروبا التي قللت من اعتمادها على المنتج الروسي منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا قبل عام.

وبالنسبة لاستضافة السعودية لمونديال 2030، وفق دوريسي، فمن المحتمل أن تكون استضافة قطر لبطولة 2022 دراسة حالة مهمة، حيث حولت قطر إدارتها للبطولة إلى قصة نجاح.

وأوضح أن قطر حصدت فوائد السمعة المرتبطة بالبطولة، على الرغم من الانتقادات القوية والممتدة، وفي أحيان كثيرة المعادية للإسلام، لنظام العمالقة الوافدة وسجل حقوق الإنسان.

واستدرك: لكن الغطرسة السعودية تعني أن المملكة، على عكس قطر، من غير المرجح أن تتفاعل مع منتقديها وتتبني بعض الإصلاحات، وبينها تغييرات في قوانين العمل وموقف أكثر حرية تجاه مشععي مجتمع "الميم" (المثليين جنسياً) الذين يحضرون البطولة، بالإضافة إلى أن الحملة الصارمة على حرية التعبير في السعودية أشد بكثير من القيود القطرية.

ورأى دوريسي أن بن سلمان يعتقد أن لديه تصريح مرور حر فيما يتعلق بسجل المملكة المضطرب في مجال حقوق الإنسان، والذي يتراوح من سجن المنتقدين إلى مضايقة عدد الإعدامات منذ أن تولى العهد في 2017، فضلاً عن مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في 2018.

## الرياضة والسياسة

في العالم الحقيقي، تتباين الرياضة والسياسة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنح أو رفض عرض استضافة بطولة، ويكمّن جوهر قرارات الاستضافة هذه في تحديد أن الدولة المضيفة المحتملة هي إما ممثلة لقيم المنظمة الرياضية الدولية أم لا، وهو قرار سياسي في جوهره، بحسب دوريسي.

وقال المتحدث باسم السفارة السعودية في واشنطن فهد ناطر إن "المملكة تستثمر مليارات الدولارات في الرياضة في المقام الأول لتحسين صورتها في عيون الآخرين، وخاصة العالم الغربي".

واعتبر دوري أن عرض كأس العالم 2030 في السعودية سيكون اختباراً مهماً لكل من المنظمات الرياضية الدولية وجمعيات حقوق الإنسان، بشأن ما يمكن تحقيقه.

واردف: يعتبر البعض حقبة الإصلاح الأخيرة في المملكة سبباً كافياً لتسهيل مكانة المملكة المتمساعدة في الساحة الرياضية العالمية.

واستدرك: على الرغم من التقدير الكبير الذي أحرزته المملكة في النهوض بحقوق المرأة، إلا أن هذا يتداعى عند رؤية النساء اللواتي دافعن عن هذه الحقوق خلف القضبان أو أُطلق سراحهن من السجن لفترات طويلة لكن مُنعوا من السفر إلى الخارج.

## مصر واليونان

واعتبر دوري أن مما يزيد من تعقيد العرض السعودي (آسيا) أنه منظم كعرض ثلاثي القرارات مع مصر الإفريقية واليونان الأوروبية للتحايل على ممارسات "الفيفا" بشأن تناوب البطولات بين المناطق (في ظل استضافة قطر الآسيوية للبطولة الأخيرة).

وتبع: لتأمين موافقة شركائهما المفترضين، ورد أن المملكة وافقت على دفع تكاليف البنية التحتية المصرية واليونانية وغيرها من التكاليف مقابل الحق في استضافة معظم مباريات كأس العالم.

بالنسبة لمصر، بحسب دوري، فإن الصفقة لا تحتاج إلى تفكير: تحصل مصر على مزايا السمعة والبنية التحتية على الرغم من أن البلاد على وشك انفجار اجتماعي محتمل وانهيار اقتصادي.

ومع ذلك، فإن الحرب الكلامية بين وسائل الإعلام السعودية والمصرية في أعقاب إعلان وزير المالية السعودي محمد الجدعان، في يناير/ كانون الثاني الماضي بأن مساعدات التنمية التي تقدمها المملكة ستصبح مشروطة، لم تعد تبعث على الثقة في أن مثل هذه الصفقة ست COMMAND، وفق دوري.

واعتبر أن الحسابات اليونانية مختلفة، لا سيما مع إدخال "الفيفا" لمكون حقوق الإنسان في عملية تقديم طلبات الاستضافة ما يتطلب العناية بسجل حقوق الإنسان وتقديم استراتيجية بشأن حقوق الإنسان خلال

التحضير لاستضافة البطولة.

وأضاف أنه بالإضافة إلى تسلط الضوء على سياسة اليونان (عضو الاتحاد الأوروبي) الإشكالية تجاه المهاجرين، يتساءل العديد من اليونانيين عما إذا كانوا يريدون أن يُنظر إليهم على أنهم ينامون مع اثنين من أسوأ منتهك حقوق الإنسان في العالم.

المصدر | جيمس دورسي/ مودرن دبلوماسي- ترجمة وتحرير الخليج الجديد